

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

**المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام
المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12
** دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية بسكرة****

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة**

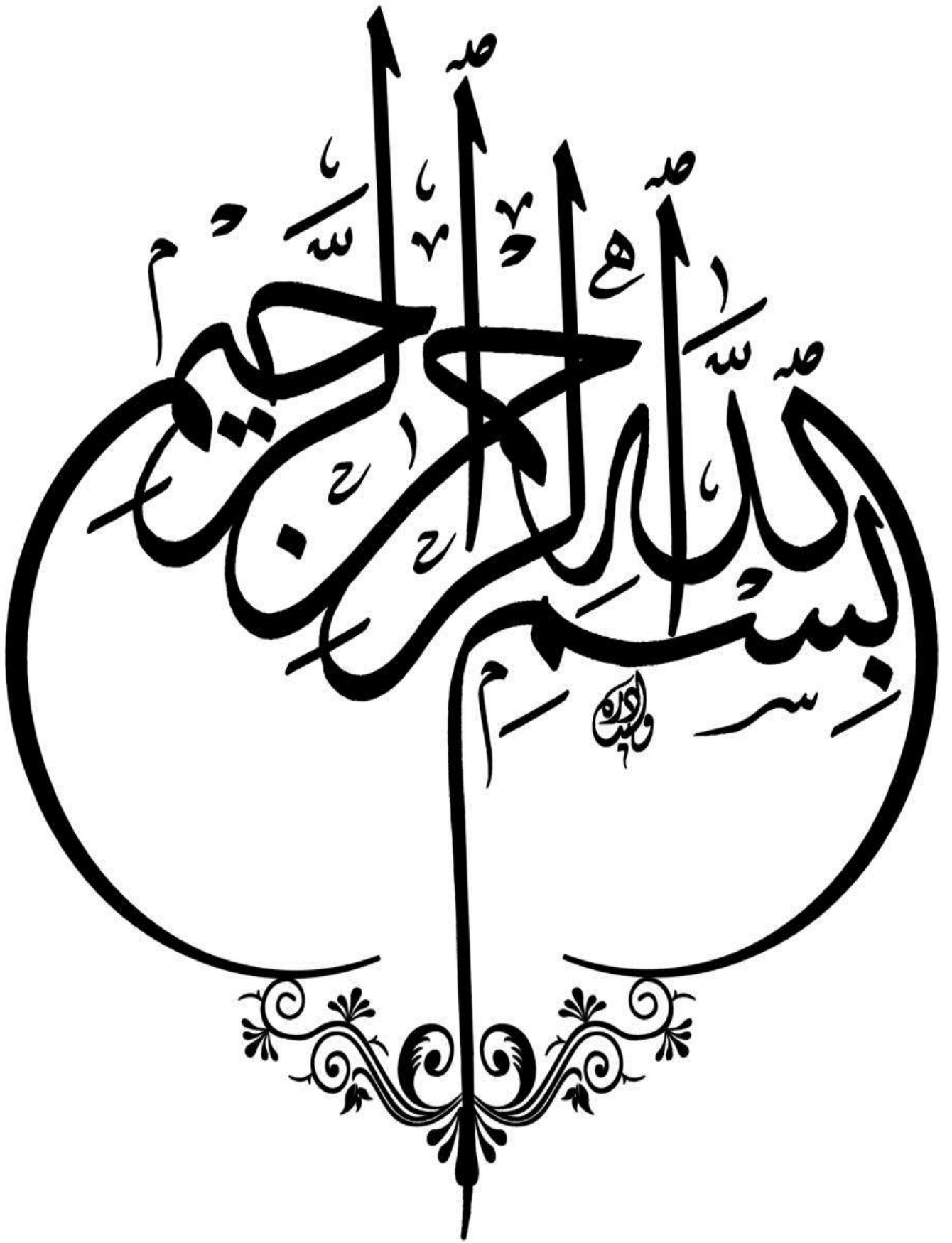
الأستاذ المشرف:
أ. د. عمار بن عيشي

إعداد الطالبان:
نعيمة موسي
هاجر نصيب

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	عبد الحليم سعدي	أ. محاضر. ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	عمار بن عيشي	أ. د	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عقبة قطاف	أ. محاضر. ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019



كلمة شكر

قال تعالى "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وإن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين".

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكر بالمزيد، فالحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما

توفيقا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون

من هذا المنبر نتقدم بجزيل الشكر الى للاستاذ المحترم بي عيشي عمار على تاطيره الراقى وحسن التعامل

معنا وصبره علينا كما نتمنى له المزيد من النجاحات في مجال عمله.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	بسملة
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول :الأدبيات النظرية حول المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي رقم 12	
07	تمهيد
08	المبحث الأول : عموميات حول الضرائب المؤجلة
08	المطلب الأول : ماهية الضرائب المؤجلة
10	المطلب الثاني : أنواع الضرائب المؤجلة
11	المطلب الثالث :مزايا وعيوب الضرائب المؤجلة
12	المطلب الرابع: الاختلافات والفروقات كسبب جوهري للضريبة المؤجلة
15	المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي
15	المطلب الاول : ماهية النظام المحاسبي المالي
16	المطلب الثاني :حساب ا لضرائب المؤجلة
17	المطلب الثالث :التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي
19	المطلب الرابع : عموميات حول النظام الجبائي الجزائري وتكييفه مع النظام المحاسبي
26	المبحث الثالث : الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي رقم 12
26	المطلب الاول : تقديم العيار المحاسبي 12
29	المطلب الثاني :العرض و الافصاح عن الضرائب المؤجلة
31	المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق المعيار 12
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار لمحاسبي رقم 12	

36	المبحث الاول : اجراءت الدراسة
36	المطلب الاول : مجمع وعينة الدراسة
36	المطلب الثاني : طرق جمع البيانات
37	المطلب الثالث : الاساليب الاحصائية المستخدمة
37	المطلب الرابع : صدق مقياس اداة الدراسة وثباتها
37	المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض
37	المطلب الاول : وصف خصائص عينات الدراسة
39	المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة
44	المطلب الثالث : اختبار فرضيات البحث
45	خلاصة
47	الخاتمة
51	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
14	أهم الفروقات المسببة للضريبة	(01)
23	أوجه الاختلاف بين أنواع النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي الجزائري	(02)
25	اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على القواعد الجبائية في الايجابيات والسلبيات	(03)
36	محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور	(04)
37	وصف خصائص عينات الدراسة (خاصية الجنس)	(05)
38	وصف خصائص عينات الدراسة(العمر)	(06)
38	وصف خصائص عينات الدراسة(المستوى التعليمي)	(07)
39	وصف خصائص عينات الدراسة(نوع الوظيفة)	(08)
39	وصف خصائص عينات الدراسة(سنوات الخبرة)	(09)
40	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الاختلافات بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري)	(10)
41	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري(صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12)	(11)
42	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري(إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري)	(12)
44	نتائج اختبار الفرضيات	(13)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مفهوم الضريبة وأهم أصنافها	(01-01)

مقدمة

واكب التطور الاقتصادي الذي شهده العالم عامة والجزائر خاصة عدة اصلاحات التي مست كافة الميادين ومن بينها المحاسبة التي شهدت اصلاحات محاسبية شاملة خصوصا مع تطورها عالميا في ظل ظهور معايير محاسبية جديدة ،حيث تضمن الاصلاح المحاسبي تغييرات مفصلة للعديد من النقاط مثل التسجيل المحاسبي لبعض المعاملات الاقتصادية.

حيث سعت الجزائر في عملية اصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر وتقريبها مع الممارسات الدولية التي تسعى الى القضاء عن الفروقات والاختلافات في الانظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي بتبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي والذي يتكيف في ظاهره مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي 12 حيث عمل على حل المشاكل الضريبية من خلال كيفية وطرق المعالجة المحاسبية لها.

وقد مس النظام المحاسبي المالي كافة الحسابات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي ليشمل بذلك الضرائب التي تعتبر من بين مصادر تمويل الخزينة العمومية اضافة الى ذلك هناك عدة انواع من الضرائب تم التفصيل فيها منها الضرائب المؤجلة التي تعتبر الفرق بين الربح المحاسبي و الربح الضريبي والتي اصبحت تعاني من مشاكل وعوائق عديدة وعلى هذا الاساس تظهر معالم الاشكالية التي نسعى الى دراستها والمتمثلة في التسائلات التالية :

إشكالية الدراسة : مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية على النحو التالي :

كيف تتم المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 12

1- الأسئلة الفرعية : على ضوء الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

هل يوجد اختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

هل توجد صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12)

هل توجد امكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

2- الفرضيات :

للإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية :

- هناك اختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

- هناك صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم(12)

-هناك امكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبتي الجزائري
أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها :

معرفة الاختلاف بين النظام محاسبي والنظام الجبائي الجزائري

معرفة صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم(12)

مبررات اختيار الموضوع : لقد كان اختيارنا لهذا البحث نتيجة لعدة اعتبارات منها ذاتية ومنها موضوعية
الاسباب الموضوعية :

- الرغبة في معرفة الموضوع نظرا لعدم تناوله في محاور الدراسة .

- من اجل الاستفادة مستقبلا خاصة في الحياة المهنية وحتى استفادة الأجيال القادمة منه.

- محاولة التقريب بين الجانب النظري لموضوع الضرائب المؤجلة وواقع المؤسسات الجزائر

- كون الدراسة من بين المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

الاسباب الذاتية:

- ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصي.

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع.

- المساهمة في تكسير الجمود الذي يعرفه ميدان البحث في مجال الضرائب المؤجلة .

الدراسات السابقة :

دراسة وعراب علي،l'application des impôts diffères en Algérie، دراسة حالة ديوان التسيير
والترقية العقاري البويرة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي في اللوم الاقتصادية محاسبة وتدقيق
2014،تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء الى الممارسات المحاسبية التي تخص الضريبة المؤجلة
وايضا الفروقات والاختلافات بين كل من النظام المحاسبي المالي بالجزائر والنظام الجبائي ايضا الفروق
الزمنية والتي تظهر دور الضرائب المؤجلة في القضاء على هذه الاختلافات وعرض نتيجة تعكس الى
حد بعيد الصورة الحقيقية للمؤسسة توصلت هذه الدراسة الى ان المحاسبة مجال مستقل بقواعده
ومبادئه مرتبطة بمجالات اخرى وظيفتها الاساسية اتخاذ القرارات وان المعلومة المحاسبية والمالية موثوقة
تحتاج الى احترام بعض المعايير والقيود.

دراسة نور الدين موساوي،المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي،
مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2015،تهدف هذه الدراسة الى

بيان اهمية المؤسسة من الجانب الجبائي للدولة وذلك من خلال الضرائب المؤجلة ايضا تسليط الضوء على التغييرات التي جاء بها قانون الضرائب حسب الحاجة والمعايير و المتطلبات الضريبية ايضا تهدف للوصول الى برنامج يسهل عليها التلائم بين الحاجيات المحاسبية و الجبائية توصلت هذه الدراسة الى ان النظام المحاسبي المالي له عناصر ومبادئ مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية وان النظام المحاسبي المالي يعالج الضرائب المؤجلة في الجزائر وفق المعيار المحاسبي رقم 12.

دراسة امينة قريش، المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل في النظام المحاسبي المالي وفق المعيار المحاسبي رقم 12،دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للاشغال المتعددة بالمسيلة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق جامعة المسيلة 2015،تهدف هذه الدراسة الى التعرف على ضرائب الدخل وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وبيان مختلف التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالعمليات الجبائية الخاصة بالمؤسسة وكيفية المعالجة المحاسبية والجبائية، حيث توصلت هذه الدراسة الى ان الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ينجم عنه فروقات دائمة وفروقات مؤقتة وان الضريبة المؤجلة تحقق مبدا استقلال السنوات المالية ومبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات .

دراسة لخضر الزين سمية،تطبيق محاسبة الضرائب المؤجلة في الجزائر بين المزايا والقيود ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة وتدقيق جامعة خميس مليلنة 2018،تهدف هذه الدراسة الى توضيح كيفية تحديد الضريبة المؤجلة قياس الدخل الضريبي اضافة الى تحديد انواعها و مع توضيح علاقة التأثيرات الضريبية مع ما هو موجود على ارض الواقع وقد توصلت هذه الدراسة ان هناك اختلافات جوهرية بين المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة ميدانيا وما هو منصوص في المعايير المحاسبية الدولية وان هناك علاقة طردية بين حجم وطبيعة الضرائب المؤجلة والاعباء الدفترية المتعلقة بها.

دراسة طيب ايمان،مسلم سارة اشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الجبائية في الجزائر ،دراسة حالة ديوان التسيير والترقية العقاري ومركز الضرائب ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص محاسبة و جباية معمقة 2018 تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الضرائب المؤجلة واثرها على جودة القوائم المالية ايضا بيان المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وتحديد النتيجة الجبائية وبالتالي تحديد الربح الخاضع للضريبة حيث توصلت هذه الدراسة ان الضريبة

المؤجلة تعالج الفروقات بين المحاسبة والجباية وايضا هناك غموض في بعض التشريعات والقوانين الجبائية فيما يتعلق بالضريبة المؤجلة .

منهج البحث :

وفقا للاشكالية والاسئلة الفرعية،اعتمدنا في هذه الدراسة اختيار المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تقديم مختلف المفاهيم الخاصة بالضرائب المؤجلة ،و بالنظام المحاسبي المالي ،والمعيار رقم 12 حيث اعتمدنا في دراستنا على الادوات المكتبية المتمثلة في الكتب وكذا مختلف القوانين والتشريعات الضريبية المتعلقة بالجباية .

كما سوف نعتمد على المنهج التحليلي المقارن عند دراسة مدى الالتزام بالمعايير الدولية ،وسينتهج المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الاستبانة في الشق المتعلق بمتطلبات التطبيق ،وسنستخدم لتحليل نتائج الدراسة برنامج spss.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين ،بالاضافة الى مقدمة عامة وخاتمة عامة محاولة منا الالمام بكل الجوانب التي التي يمكن عن طريقها ايجاد اجوبة كافية للاشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

تطرقنا من خلال المقدمة العامة الى نطاق محل البحث كتمهيد لطرح الاشكالية الرئيسية للبحث والتي جاءت تحتها مجموعة من الاسئلة الفرعية يليها الفرضيات التي يقوم عليها البحث اضافة الى اسباب اختيار الموضوع ،اهمية و اهداف البحث والمنهج المتبع.

اما فيما يخص فصول البحث فقد جاء الفصل الاول عنوان "الاطار النظري للمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي 12" وينقسم بدوره الى ثلاث مباحث،المبحث الاول تناولنا فيه عموميات حول الضرائب المؤجلة ،والمبحث الثاني تضمن المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي،اما المبحث الثالث فتضمن المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.

الفصل الثاني خصصناه لمتطلبات التطبيق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي 12 للوصول الى مدى التوافق بينهما من خلال الاستبانة لمعرفة مدى تطابق وجهة نظرنا مع وجهة نظر مجتمع الدراسة المتكون من الممارسين لمهنة المحاسبة ،حول جملة من القضايا المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي 12.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول المعالجة للضرائب المؤجلة وفق
النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي

رقم 12

تمهيد :

تعتبر الضرائب المؤجلة جزء من ضريبة الدخل المستحقة والمؤجل سدادها، وتطبيق محاسبة الضرائب المؤجلة يستدعي شروط ومراحل الا انها تعاني من عدم الشفافية في الواقع المهني هذا لقلة الدراية لتحديدها.

وباعتبار الضرائب المؤجلة المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية للدولة خصصنا في هذا الفصل جميع النقاط الضرورية لتقديم مفاهيم اساسية حول الضرائب المؤجلة مع ذكر الاثبات المحاسبي لها، اضافة الى تحليل دراسات سابقة تصب في نفس موضوع البحث واعداد مقارنة حول ذلك، لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الاول : عموميات حول الضرائب المؤجلة

المبحث الثاني: الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث : الضرائب المؤجلة وفق المعيلر المحاسبي رقم 12

المبحث الاول: عموميات حول الضرائب المؤجلة

من خلال هذا المبحث نتطرق الى مفهوم الضرائب المؤجلة والاختلافات والفروقات كسبب جوهرى لها.

المطلب الاول: ماهية الضرائب المؤجلة

1. تعريف الضريبة :

- باستقراء تعرف الضريبة في كتابات الضرائب المالية العامة يتضح انها تتضمن عدة عناصر اساسية هي :

- تمثل الضريبة واجب أو التزام أو فرض جبري عن طريق الدولة على الأشخاص والأفراد المكونين للمجتمع.

- تمثل الضريبة مال نقدي واجب لسداد - حيث لا يجوز سددها في شكل عيني

- يتم دفع الضريبة بدون مقابل مباشر أو نفع خاص من دافعها وإنما مساهمة منه في التكاليف والنفقات العامة للدولة.

- يتم فرض الضريبة وفقا لتشريعات قانونية مقرره - حيث لا تفرض الضريبة إلا بنص القانون - وكذلك لا تعمل إلا بالقانون .

- تستخدم لضريبة لتمكين الدولة من تحقق أهدافها ووظائفها . (احمد لطفي، 2007، صفحة 3)

- "في غياب تعريف تشريعي يمكن ان نعرف الضريبة على انها مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الاموال المحصلة وبشكل نهائي ودون

مقابل محدد نحو تحقيق الاهداف المحددة من طرف السلطة العمومية". (محززي، 2010، صفحة 09)

- "الضريبة هي فريضة مالية الزامية تفرضها الدولة وفق قانون او تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها الدولة".

(نور، عدس، و عليان، 2008، صفحة 13)

- نستنتج مما سبق ان الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

2. تعريف الضريبة المؤجلة :

قبل التطرق الى مفهوم الضريبة المؤجلة يجب التعرف اولا على ماهية الصفة المؤجلة يمكن تعريف صفة المؤجلة على انها(الجزء من ضريبة الدخل المستحقة خلال السنة والمؤجل والمؤجل دفعها لفترات لاحقة)وكذلك من الجزء من ضريبة الدخل المدفوعة خلال فترة ما والمؤجل استحقاقها لفترات لاحقة . (بودور، 2016-2017، صفحة 118)

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن :

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما و أخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع،
 - عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور،
 - ترتيبات، وإقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.
- وعند إقفال سنة مالية ، يدرج أصل أو خصم الضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقا عبء أو منتوج ضريبي.

وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، ويميز ما بين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية. (2009، الصفحات 18-

(19)

* تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين.

هناك معلومات تخص هذه الضرائب المؤجلة تظهر في الملحق (المنشأ، والمبلغ، وتاريخ انقضاء الأجل، وطريقة الحساب، والإدراج في الحسابات. (2009، صفحة 19)

ويمكن تعريف ان الضريبة المؤجلة تتعلق بمبلغ عن الارباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) او للاسترجاع (ضريبة مؤجلة اصول) في السنة المالية ترحل بالنسوات الاحقة يتم تحديد الضريبة

المؤجلة اصول او الضريبة المؤجلة خصوم .

- "الضريبة المؤجلة مفهوم جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ويقصد بها مبلغ الضريبة على الارباح القابل للدفع او القابل للتحويل خلال سنوات مالية مستقبلية كما ان هناك نوعين من الضرائب المؤجلة الضرائب المؤجلة عن الاصول والضرائب المؤجلة عن الخصوم". (حيمران، 2016-2017، صفحة 42)

- وبناءا على ما سبق يمكن تعريف ضريبة الدخل المؤجلة على انها ذلك الجزء من ضريبة الدخل المستحقة والمؤجل دفعها لفترات لاحقة وايضا الجزء من الضريبة المدفوعة والمؤجل استحقاقها لفترات لاحقة.

3. خصائص الضرائب المؤجلة :

تتميز الضريبة المؤجلة بجملة من الخصائص نذكر منها :

- "الضرائب المؤجلة تتعلق بالاختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي والتي يطلق عليها اسم الاختلافات المؤقتة.

- الضرائب المؤجلة ترتبط بالتأثيرات الضريبية المستقبلية وليست الماضية .

- محاسبة الضرائب المؤجلة هي مشكلة محاسبية و ليست مشكلة ضريبية". (طيب و مسلم، اشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر دراسة حالة -CDI OPGI، 2018-2019، صفحة 7)

المطلب الثاني: انواع الضرائب المؤجلة

سنتطرق في هذا المطلب الى انواع الضرائب المؤجلة كما سنتطرق الى جملة من المزايا والعيوب

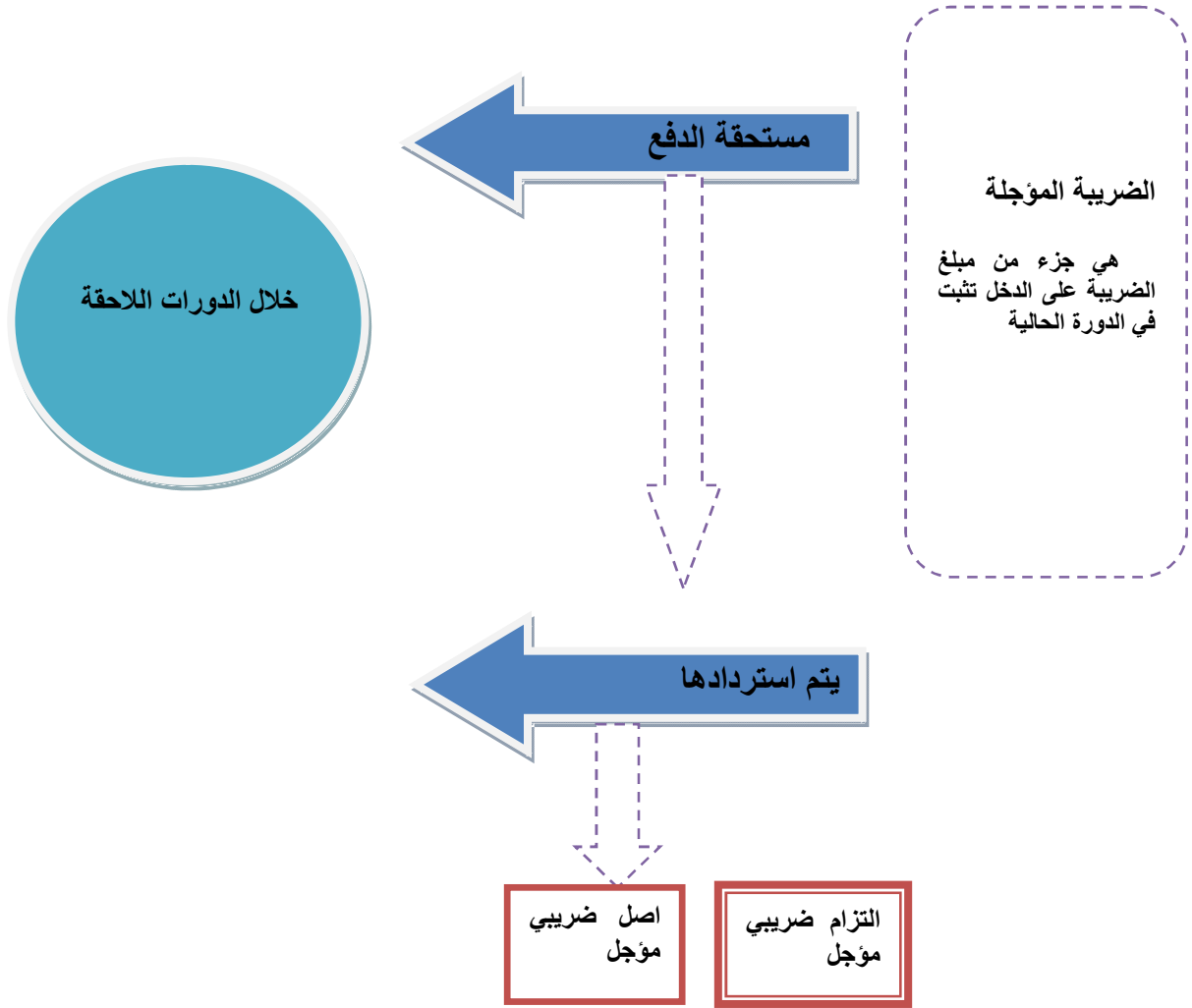
اولا: انواع الضرائب المؤجلة :

هناك نوعين من الضرائب المؤجلة : الضرائب المؤجلة على الأصول و الضرائب المؤجلة على الخصوم

1- **الضرائب المؤجلة أصول** : هي مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها في الفترات المقبلة وذلك نتيجة : فروق واجب خصمها. ترحيل خسائر ضريبية لم تستنفذ. وترحيل خصومات ضريبية لم تستنفذ بعد ويحق للشركة الاستفادة منها. (حيمران، 2016-2017، صفحة 42)

2- **الضرائب المؤجلة خصوم** : هي التغيرات التي تطرأ خلال مدة إعداد التقارير الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة لشركة ما. (حيمران، 2016-2017، صفحة 42)

الشكل رقم (1-1) : مفهوم الضريبة واهم اصنافها



المصدر: تجاني بالرقى الحاج، محاسبة الضرائب المؤجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 3.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الضرائب المؤجلة

ثانيا- مزايا الضرائب المؤجلة :

تحظى الضرائب المؤجلة عند تطبيقها جملة من المزايا نلخصها فيما يلي:

- تطبيق الضرائب المؤجلة يساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح الدولة بصفة عامة مما تؤدي بدورها إلى المساهمة في زيادة في ميزانية الدولة.
- المداخيل الناتجة عن الضرائب المؤجلة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق منافع اقتصادية للفرد والمجتمع من خلال خلق مشاريع تنموية جديدة وتحسين المستوى المعيشي.
- تحديد قيمة الضرائب المؤجلة من قبل الإدارة الجبائية يشكل جو من الشفافية في العمل وهذا الإجراء

يؤدي إلى خلق روح الإبداع و الزيادة في مردود العمل.) طيب & مسلم, اشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر دراسة حالة - CDI-OPGI, 2018- (2019)

ثالثا : عيوب الضرائب المؤجلة : بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الضرائب المؤجلة إلا أنها تعاني من صعوبات عديدة تحد من استقلالية تطبيق الضرائب المؤجلة في الشركات نذكر منها:

- التلاعب الضريبي داخل الشركة من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها.
- عدم الاعتراف بمحاسبة الضرائب المؤجلة حسب النظام المالي المحاسبي بشكل صحيح.
- تعيين معدل الضريبة يكون من طرف الإدارة الضريبية مما ينتج عنه حرج مادي بخصوص الشركات ذات رأس مال محدود وغير كافي لتسديد الضرائب المؤجلة .
- حدوث تغيير في معدل الضريبة بتغيير الظروف المالية.
- عدم التسوية بين سعر الضريبي الفعلي وبين سعر الضريبة المشرع بها طبقا للقانون .

لم يشر المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بوضوح على خصم الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بينما يمنع خصمها.

- عدم تصنيف الأرصدة الضريبية المؤجلة كموجودات ومطلوبات جارية أو غير جارية. (طيب و مسلم, اشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر دراسة حالة CDI-OPGI, 2018-2019)

المطلب الرابع: الاختلافات والفروقات كسبب جوهرى للضرائب المؤجلة

سنتناول في هذا المطلب الاختلافات والفروقات كسبب للضريبة المؤجلة الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة اما ان تكون دائمة او مؤقتة فالفروق المؤقتة تؤثر على فترتين محاسبيتين او اكثر ، أما الفروق الدائمة فليست لها نتائج على توزيع ضرائب الدخل . وبالتالي تعد الفروق المؤقتة هي الوحيدة التي تؤدي إلى الضريبة المؤجلة .

1- الفروق الدائمة :

ويكون تأثيرها يقتصر فقط على الفترة المالية التي لا تحدث فيها ولا ينعكس على الفترات المالية التالية اي انه لا يوجد لهذه الفروق اي اثار ضريبية في المستقبل وبالتالي لا يترتب عليه اي مبالغ خاضعة للضريبة او اي اقتطاعات ضريبية في المستقبل. (حميران، 2016-2017، صفحة 42) ومن الفروق الدائمة ثلاث انواع نذكرها كما يلي:

الإيراد الذي يتم الاعتراف به لأغراض التقرير المالي ولا يخضع للضرائب.

المصروفات التي يتم الاعتراف بها للأغراض المالية لكنها غير قابلة للاستقطاع الأغراض

الوصول للدخل الضريبي .

الاستقطاعات المسموحة لغرض الوصول إلى الدخل الضريبي ، لكنها لاتعد مصروفات وفقا للمبادئ

المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

كما ان الفروق المؤقتة تؤثر ، إما على الدخل المحاسبي ، أو على الدخل الضريبي ، لكنها لا تؤثر

عليهما معا . (ريتشارد، مارتل، و جاك، 2006، صفحة 463)

2- الفروق المؤقتة :

ويكون تأثيرها لا يقتصر على الفترة المالية التي تحدث فيها وانما ينعكس تأثيرها على الفترات

التالية(المستقبلية) بمعنى انه توجد لهذه الفروق اثار ضريبية مؤجلة في المستقبل اذ ينتج عنها مالغ

خاضعة للضريبة او واجبة الخصم في المستقبل. (حميران، 2016-2017، صفحة 42)

• حالة زيادة الدخل المحاسبي الحالي عن الدخل الضريبي الحالي :

أ- إدراج الإيرادات أو المكاسب في الدخل المحاسبي قبل أوان إدراجها في الدخل الضريبي : حيث يتم

على سبيل المثال ، إدراج هامش الربح على المبيعات ابلتقسيم في الدخل المحاسبي عند نقطة البيع

، بينما يتم التقرير عنه عادقلاأغراض الضريبية عند تحصيل النقدية .

ب- استقطاع المصروفات والخسائر لغرض حساب الدخل الضريبي قبل أوان استقطاعها لحساب الدخل

المحاسبي : حيث يمكن على سبيل المثال ، استهلاك الأصل الثابت عن طريق استهلاك MRCRS

للأغراض الضريبية وعن طريق الخط المستقيم للأغراض المحاسبية المالية . (ريتشارد، مارتل، و

جاك، 2006، صفحة 463)

• حالة انخفاض الدخل المحاسبي الحالي عن الدخل الضريبي الحالي :

- إدراج الإيرادات أو المكاسب ضمن الدخل الضريبي قبل أوان إدراجها ضمن الدخل المحاسبي ، حيث

يخضع الإيجار المقدم مثلا للضرائب عند تحصيله ، في حين أنه يسجل للأغراض المحاسبية المالية وفقا

لأساس الاستحقاق عند اكتسابه فقط .

- استقطاع المصروفات أو الخسائر لحساب الدخل المحاسبي قبل أوان استقطاعها لتحديد الدخل

الضريبي . فعلى سبيل المثال ، يتم تقدير تكاليف ضمانات المنتج ويتم تسجيلها كمصروفات عند تاريخ

بيع المنتج للأغراض المحاسبية المالية ، في حين أنه يتم استقطاعها لتحديد الدخل الضريبي عند تكبدها

في سنوات لاحقة. (ريتشارد، مارتل، و جاك، 2006، صفحة 463)

الجدول (1) يوضح اهم الفروقات المسببة للضريبة

الفروق المؤقتة	الفروق الدائمة
<p>- تنتج الفروق المؤقتة عن عمليات قامت بها المؤسسة والتي يترتب عليها في المستقبل فارق بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية يتوجب على المؤسسة من اجل تصحيح هذه الانحرافات تبويب اما اصل او التزام ضريبي يوصف بانه مؤجل (بمعنى انه في المستقبل يترتب عنه دفع مبالغ مستحقة او مبالغ تسترد من الضرائب).</p> <p>- الفروقات التي تحصل بين الاصول والخصوم الواردة بالميزانية وبين قيمتها عند استعمالها للاغراض الجبائية في المستقبل(تحديد الضريبة).</p> <p>- ان اثبات الضريبة المؤجلة (سواء كان اصل او التزام)يضمن للمؤسسة ان تكون كل العمليات المحاسبية واثارها الجبائية مسجلة في نفس الدورة والعكس صحيح.</p> <p>- لا تقتصر اثر الفروقات على قائمة الدخل فقط كما هو في الفروقات الدائمة بل يمتد الاثر الى قائمة الميزانية .</p> <p>التزام ضريبي مؤجل يتعلق بمبالغ الضرائب التي سوف يتم استردادها في الفترات المستقبلية والناجئة عن العمليات التي تمت في الفترات السابقة لفترة الاسترجاع.</p>	<p>- فروقات تتعلق بالنواتج والتكاليف والتي تعتبره نهائية بسبب التشريعات الجبائية التي تسعى لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية(تعريف بالامتيازات الجبائية) .</p> <p>- بعض التكاليف لا تقبل صورة دائمة وليس لها اثر جبائي مستقبلي مثل استعاد خصم عقوبات التأخير او بعض المصروفات التي تزيد عن الحد القانوني من وعاء الضريبة ولا تمثل فروقات مؤقتة.</p> <p>- بعض النواتج تعفى وتستهلك بصورة نهائية بنص تشريعي ولا يطلب من المؤسسة الضريبة هذه النواتج في المستقبل فلا يترتب عنها ضرائب مؤجلة مثل بعض الاعانات المستلمة بعض النواتج التي تتم بين فروع الشركة الام حسب تشريع خاص بها.</p> <p>- الفروقات في اختلاف المعدل الفعلي لضريبة عن معدلها الاسمي المنصوص عليه في التشريع (تعاد معدلات الضريبة على ارباح الشركات بموجب قانون المالية2016).</p> <p>- تاثير هذه الفروقات يكون على قائمة الدخل(حساب النتيجة) فقط ولا يمتد لقائمة الميزانية حيث ان المؤسسة تتخلص من اثار هذه الفروقات في سنة حدوثها بالتحميل لنتيجة الدورة دون ترك اثر على الميزانية.</p> <p>- الفروقات الدائمة تظل مستمرة بحيث التشريعات فروقات الجبائية الخاصة بها سارية المفعول دون تعديل وكل تعديل في التشريعات المتعلقة بهذه الفروقات قد تتحول لفروقات مؤقتة.</p>

المصدر : العياشي عجلان مطبوعة خاصة بمقياس معايير التقارير المالية الدولية ifrs والمعايير المحاسبية الدولية

جامعة المسيلة سنة جامعية 2016-2017ص72_73

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

عمد المشرع الجزائري على تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل تزويد وضعية المؤسسة بصورة صادقة، وذلك بإدراج النظام الضريبي مع النظام المحاسبي المالي الذي يقوم على المعايير المحاسبية الدولية للتقليل من الفروقات التي تنتج الضريبة المؤجلة.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي لتحسين النظام المحاسبي الجزائري بعد ظهور العديد من المشاكل المحاسبية.

أولاً: تعريف النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 3 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007،

صفحة ص 3)

ثانياً: أهمية النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي أهمية وآثار ايجابية عند تطبيقه في المؤسسات، وتتمثل في :

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة.
- توفير فرص للمؤسسات لتحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات الغير معالجة في المخطط الوطني للمحاسبة.

- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات ووطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها. (شوقي، محاسبة الشركات، 2019، الصفحات 345-346)

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي:

تتمثل في :

- تسجيل كافة عمليات المنشأة ذات القيم المالية تسجيلا صحيحا، طبقا للقواعد والأصول المحاسبية المتعارف عليها.

- تيويب وتلخيص العمليات المسجلة ذات القيم المالية.

- بيان نتائج أعمال المنشأة عن الفترة المالية ممثلا في قوائم النتيجة وقوائم المركز المالي.

- إمداد المستويات الادارية المختلفة في المنشأة بالمعلومات اللازمة في شكل تقارير، ومذكرات، ورسوم بيانية، وإحصائيات، وأرقام مقارنة، لاستخدامها في الاشراف على أوجه نشاط المنشأة. (الحلف 1996 ,

المطلب الثاني: حساب الضرائب المؤجلة

عند تحديد القيمة المحاسبية للأصل أو الخصم، وتكون هذه القيمة مختلفة عن القيمة الجبائية، يظهر ما يسمى بالضرائب المؤجلة، ويدعى الفرق بينهما بالفرق الزمني الذي يؤدي إلى تسجيل ضريبة مؤجلة.

أولا: ضرائب مؤجلة خصوم:

وهي ناتجة عن الفروقات الزمنية الخاضعة التي تؤدي إلى نشوء ضرائب مستقبلية تظهر ضمن الضرائب المؤجلة في الخصوم، أي ضمن الديون الجبائية التي توافق مبالغ الضرائب التي سيتم دفعها خلال الدورات المستقبلية القادمة، وإن كانت محاسبيا هي ديون متعلقة بالدورة، ويمكن أن تضرب بهذا الصدد عدة أمثلة منها: (بن بلقاسم، 2010، صفحة 135)

- نفقات وأعباء التطوير التي يتم تفعيلها وإظهارها حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 ضمن التثبيات، ولكن جبائيا يتم طرحها فورا خلال السنة التي حدثت فيها أو تضاف على أساس جبائي.

- التثبيات التي تهتك جبائيا بشكل أسرع من اهتلاكها المحاسبي.

- توزيعات النتائج المقررة عندما تكون محتملة وغير واقعة تحت رقابة المجمع (حالة الشركات في وضع تكافؤ أو الشركات المدمجة تناسبيا)، والتي ستؤدي إلى ضرائب غير قابلة للاسترجاع تنشأ عنها ضرائب

مؤجلة في الخصوم. (بن بلقاسم، 2010، صفحة 135)

ثانياً: ضرائب مؤجلة أصول:

وهي ناتجة عن الفروقات الزمنية القابلة للطرح التي تؤدي إلى حساب ضرائب مؤجلة في الأصول، مع العلم أن هذا النوع من الضرائب المؤجلة يطرح اشكالات صعبة وحساسة تحتاج إلى مقدرة على التقدير والحكم كما سنرى، ويمكن أن نضرب لهذا النوع من الضرائب عدة أمثلة منها: (بن بلقاسم، 2010، صفحة 136)

- تحولات العجز والخسائر ضريبياً إلى الأمام، التي تؤدي إلى تسجيل ضرائب مؤجلة في الأصول كلما كان من المحتمل أن يتم تحميل هذه الخسائر القابلة للترحيل في مستقبل قريب.
- مخصصات المؤونات للإحالات على التقاعد المستقبلية وتكون النفقة الواجبة التسديد بهذا الصدد، والتي تظهر ضريبياً في العناصر المعاد إدماجها، لأن الأعباء التي تسمح بتغطيتها هذه المؤونات تطرح جباثياً في المستقبل، مما يجعل هذه الإدماجات مصدراً لأصول من الضرائب المؤجلة.
- إلغاء العمليات ما بين الفروع في حالة المجمعات بما يؤدي إلى فروقات زمنية، فحينما يتنازل فرع مثلاً عن بضاعة لفرع آخر بتحقيق هامش ربحي، مع بقاء البضائع التي تم تبادلها موجودة ضمن المخزونات في نهاية الدورة المعنية بهذا التنازل الداخلي، فإنه على الشركة التي اشترت داخلياً أن تلاحظ لدى التجميع ضريبة مؤجلة في الأصول تمثل المبلغ الذي دفعه المجمع بشكل مسبق عن طريق الشركة المشتريّة عن البضاعة لزبون خارجي.
- يتم تحديد مبلغ الضريبة المؤجلة عند اقفال الدورة بضرب الفروقات الزمنية والخسائر الضريبية القابلة للترحيل إلى الأمام في معدل الضريبة الجاري الذي تخضع له المنشأة. (بن بلقاسم، 2010، صفحة 136)

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

قسمت الضرائب المؤجلة إلى قسمين ضرائب مؤجلة خصوم، وضرائب مؤجلة أصول ومن خلال هذا المطلب سنتعرف إلى التسجيل المحاسبي لكل منهما:

أولاً: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة أصول:

- (الحساب 133) (د/ضرائب مؤجلة أصول): ويكون مدين بمبلغ الضرائب الذي سيحقق أي يخفض من الضريبة على نتيجة السنوات القادمة، وهذا يجعل الحساب 692 (د/فرض الضريبة المؤجلة أصول) دائماً، هذا عند إدراج الضريبة المؤجلة في نهاية السنة، أما عند ترصيد الضريبة المؤجلة أصول فسند قيدا معاكساً). (عطية، 2011، صفحة 140)

حالة تسجيل أصل ضريبي مؤجل:

692/د	133/د
x	x

عند التسبيق الضريبي: يتم تسجيل القيد التالي:

.....	د/الضرائب المؤجلة أصول	133
.....	د/البنك أو الصندوق	51/53

في حالة تسوية الضريبة:

.....	د/ضرائب مفروضة مؤجلة كأصول	692
.....	د/الضرائب المؤجلة أصول	133

المصدر: (موساوي، صفحة 54)

ثانيا: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة خصوم:

الحساب 134 (د/ضرائب مؤجلة خصوم): ويكون دائنا بجعل الحساب 693 (د/فرض ضرائب مؤجلة خصوم) مدينا بمبلغ الضريبة المطلوب دفعه خلال السنوات المالية المقبلة (كما في حالة منتج مدرج في الحسابات، لكنه خاضع للضريبة في السنوات القادمة). وكمثال على ذلك نذكر أن الاعانات الاستغلال تسجل بحسابات النواتج بتاريخ الحصول على وعد بتقديمها من قبل السلطة المركزية أو المحلية، لكنها لا تحسب ضمن النتيجة الخاضعة للضريبة إلا بعد استلامها الفعلي). (عطية، 2011،

صفحة 141)

حالة تسجيل خصم ضريبي مؤجل:

693/د	134/د
x	x

يكون القيد المحاسبي للضرائب المؤجلة كما يلي:

عند ترتب دين ضريبي لسنة ما لم يدفع خلالها:

693	د/ضرائب مفروضة مؤجلة كخصوم
134	د/الضرائب المؤجلة
	خصوم		

في حالة التسوية للضريبة وتسديد المستحقات

134	د/الضرائب المؤجلة خصوم
51/53	د/النقديات

(موساوي، صفحة 56)

المطلب الرابع : عموميات حول النظام الجبائي الجزائري وتكييفه مع النظام المحاسبي

ادى تبني المعايير المحاسبية في الجزائر الى عدة تغييرات في بعض القواعد المحاسبية والجبائية التي تمس بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على ارباح الشركات ويتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي حيث حظي القانون الجبائي بجملة من التغييرات والاصلاحات بهدف الوصول الى التسهيلات الاتصال بين الحاجيات المحاسبية والجبائية ما يفرض على الدولة الجزائرية ضرورة تكثيف الجهود من اجل دراسة وحل مختلف الاشكاليات .

اولا : ماهية النظام الجبائي الجزائري

يعد النظام لجبائي الجزائري الركيزة الاساسية للدولة كونه يساهم في توجيه لنشاط الاقتصادي .

1- مفهوم النظام الجبائي :

يعرف النظام الجبائي بانه "الهيكل المنفرد بملاحمه وطريقة عمله لتحقيق اهداف المجتمع، وهو الاطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق اهداف السياسة الضريبية". (قدي، 2002، صفحة 6)

وهو "الهيكل الضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق اهداف المجتمع التي تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الاطار الذي تعمل فيه الضرائب وبالتالي فان النظام الضريبي ووفقا لهذا المفهوم يتكون من اربعة اركان هي :

- اهداف محددة تصونها ظروف المجتمع.
- دور محدد للنظام الضريبي تحدده الاهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله.

- هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي ان ينهض به هذا الهيكل .
- طريقة عمل محددة تحكمها الاحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية . (عبد العزيز عثمان، 2011، صفحة 13)

ايضا هو "مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلائم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مذكرة ومذكرات تفسيرية تسعى الى تحقيق اهداف الساسة الضريبية". (ولهي، 2012، صفحة 137)

"هو مجموعة من التشريعات والسياسات والاجهزة التي تحقق وتدبر وتنفذ عمليات التعبئة او جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الاشخاص الطبيعيين والمعنويين للدولة بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل خاص ومباشر". (فاطمة، 2014-2015، صفحة 6)

2- اسس النظام ارضيبي

- **التشريع الضريبي** : من اجل تحقيق اهداف السياسة الضريبية كان لا بد من صياغة مبادئها وقواعدها في قوانين يطلق عليها اسم التشريع الضريبي الذي تتناول احكام والجانب التطبيقي والعلمي للضرائب.
- **الادارة الضريبية** : ويقصد بها ذلك الجهاز الفني والاداري الذي يتحمل مسؤولية التشريع الضريبي من حيث فرض الضرائب وجبايتها.
- **السياسة الضريبية** : بعد تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبعد ان اصبحت الموازنة العامة للدولة ذات دور مؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فان السياسة الضريبية تعتبر من اهم ادوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاقتطاع الضريبي الذي يهدف الى تحقيق حصيله ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة. (بن يزة، 2011، الصفحات 49,50)

3- اهداف النظام الجبائي :

للنظام الجبائي هدفين اساسيين هدف تقليدي وهدف حديث :

الهدف التقليدي : يتمثل في امكانية تحقيق الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة، بحيث لا يؤثر هذا الهدف على النشاط الاقتصادي للدولة.

الهدف الحديث (الهدف المعاصر) : لانه اصبح يتمشى مع الدولة المتطورة، ويعتبر هدفا هاما واساسيا لانه يخدم القطاعات الاقتصادية ويؤثر في اتجاهات المجتمع سياسيا واجتماعيا من خلال :

- تحقيق العدالة والمساواة في عرض الضريبة، اي انه لايفرض ضريبة مرتفعة على ذوي الدخل المنخفضة.
- تحقيق اوتوفير مصادر للتمويل الدائمة والمساهمة في نفقات القطاع العام.
- استقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية وتشجيع الاستثمار. (ناصر، 2016-2017، الصفحات

(17-16)

ثانيا : المقارنة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي

1- العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

نلخص العلاقة من وجهتين :

أ- من وجهة نظر دولية

يمكن تصنيف العلاقة ضمن اربع مقاربات :

المقاربة الاولى :العلاقة قوية ومباشرة

يحدد الربح الضريبي في هذه الدول مباشرة من الربح المحاسبي دون اجراء عليه اي تعديلات وهي مقارنة قليلة التطبيق بحكم تحفظ السلطات العامة عليها لاعتبارات متعلقة بخصم الغرامات والعقوبات ذات الطابع الجبائي ومن امثلة هذه الدول لمانيا.

المقاربة الثانية :العلاقة قوية وغير مباشرة

تفرض هذه المقاربة اعداد الحسابات السنوية وفقا للمعايير المحاسبية والتزامات المحاسبة الجبائية، ما يعني بالنتيجة عدم امكانية المؤسسات القيام بتسجيلات محاسبية لا تتوافق مع المحاسبة الجبائية، ومن امثلة هذه الدول روسيا.. (براق و بوسبعين، 2011، صفحة 3)

المقاربة الثالثة :تضم النوع الاول والثاني

اي علاقة وسيطية يحدد الربح الضريبي فيها بالرجوع الى الربح المحاسبي باستثناء ما لم تكن قواعد محاسبية مطبقة ومن امثلة ذلك الجزائر، فرنسا.

المقاربة الرابعة :لاتوجد علاقة بين النظامين

اي ليس هناك علاقة بين النظامين بحيث كل ما هو مطروح محاسبيا مقبول جبائيا، وعلى المؤسسات نظريا تطبيق القواعد الجبائية دون الرجوع الى النتائج المحاسبية ويعتبر هذا الفصل نظري لان الواقع يفرض علاقة ولو غير مباشرة ونسبية، ومن امثلة هذه المقاربة هولندا. (براق و بوسبعين، 2011،

صفحة 4)

ب- من وجهة نظر جزائرية

يلزم القانون كل المؤسسات مسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها او تطرا عليها وذلك حتى تتمكن الادارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها مع العلم ان المؤسس 0 تعمل كل ما في وسعها من اجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية وغير الشرعية، وعليه فان الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية وتتحدد كل منهما. (رضا و حمدي، 2013، صفحة 54)

ثالثا : اوجه الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي المالي و قواعد النظام الجبائي الجزائري

يمكن تلخيص الاختلافات من خلال :

أ- **اختلاف الاهداف الجبائية والمحاسبية** : تختلف القوانين الجبائية المحددة للقواعد الجبائية الجزائرية عن مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي من حيث الاهداف، حيث يوجد بعض القواعد التي تسعى لتعظيم الايرادات الجبائية كما تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر وسيلة للاقتصاد السياسي والاجتماعي للدولة، في حين ان النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى الى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية مع اتباع حيادية تامة، فمهما كان نوع وطبيعة المصالح الخاصة للاطراف المستعملة فهي لا تعمل على تغذيتها على الاقل نظريا.

ب- **عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية** : تكون القاعدة سواء كانت جبائية او محاسبية غير موضوعية اذا كانت تعطي الاولوية لخدمة مصالح طرف معين اوهي متاثرة بهذه المصالح، فسواء ما تعلق بالجانب الجبائي او المحاسبي فان كلاهما لا يتبعان طرق علمية دقيقة في تحديد الية سير القواعد الصادرة عنهما، ما ينعكس ذلك عن عدم اعطاء صورة تعبر عن الحقيقة بموضوعية .

فمن الجانب الجبائي هناك بعض القواعد والقوانين الجبائية مثل تلك المتعلقة بالمؤونات التي تعمل على الرفع من ايرادات الدولة بطريقة غير عادلة، لانها في الغالب ما تخدم اهداف الخزينة العامة او اهداف وطنية باعتبارها وسيلة للاقتصاد السياسي، اما من الناحية المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي تطرح مجموعة من الخيارات التي تبتعد نوعا ما عن الموضوعية العلمية والتي تخدم في حقيقتها مصالح المؤسسات العالمية الكبرى. (طيب و مسلم، اشكالية الضائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية لدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر، دراسة حالة OPG-CDI، 2018-2019، صفحة

(50)

الجدول (02): اوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

قواعد النظام الجبائي	قواعد النظام المحاسبي المالي	اوجه الاختلاف
1- يعرف الاهتلاك بانه تدني قيمة الاصل، والهدف منه استرجاع تكلفة الاصل.	1) يعرف الاهتلاك بانه "استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة باصل عيني او معنوي، ويتم حسابه كعبيء الا اذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لاصل انتجته المؤسسة نفسها"	الاهتلاك والخسائر في القيمة
2- طريقة الاهتلاك تتمثل في اسلوب القسط الثابت، اسلوب القسط المتناقص، واسلوب القسط المتزايد (اضيف النوعين الاخيرين في قانون المالية لسنة 1989 وقبل ذلك كان يسمح فقط بتطبيق اسلوب القسط الثابت).	2) طريقة الاهتلاك تعكس بصورة صادقة وتيرة استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية المستقبلية للاصل، وهي تمثل في طريقة الاهتلاك الثابت، المتناقص، المتزايد وطريقة وحدات الانتاج.	
3- مدة الاهتلاك هي مدة حياة الاصل (العمر الانتاجي للاصل).	3) مدة الاهتلاك هي مدة الانتفاع بالاصل (المدة الحقيقية لاستعمال الاصل).	
4- القيمة التي يتم على اساسها حساب الاهتلاك هي تكلفة الحياة، ولا يعترف النظام الضريبي بالقيمة المتبقية في تحديد قسط الاهتلاك.	4) القيمة التي يتم على اساسها حساب قسط الاهتلاك هي تكلفة الحياة مطروح منها القيمة المتبقية المتوقعة.	
5- لا يمكن مراجعة مخطط الاهتلاك .	5) يمكن مراجعة مخطط الاهتلاك (اجراء اختبار حول انخفاض قيمة الاصول).	
6- لم يتم ذكر خسائر القيمة في قائمة الاعباء المقبولة جبائيا كونها تؤثر جبائيا على المبلغ القابل للاهتلاك وبالتالي على حساب اقساط الاهتلاك سواء بالزيادة او النقصان (قبول جبائيا خسائر على المخزونات والحقوق).	6) تقوم المؤسسة بتقييم ممتلكاتها في نهاية السنة، فتقدر القيمة الاستردادية او القيمة القابلة للتحصيل، لمعرفة ان كان هناك تدهور او نقصان في القيمة، ويتم	

	اثبات خسارة القيمة عن طريق ادراجها كعبي في الحسابات.	
عقود ايجار التمويل	تسجل عقود الايجار لاصل مع تسجيل الاهتلاكات الخاصة به.	لا تعترف الا بالملكية القانونية للاصل، وترتكز على تحقق وتحويل الاصل(ملكية المؤسسة له).
مصاريف البحث والتطوير	1- تعتبر النفقات الناجمة عن البحث لمشروع داخلي اعباء يتم ادراجها في الحسابات عندما تتحملها المؤسسة ولا يمكن تثبيتها. 2- تصنيف نفقات التطوير ضمن التثبيات المعنوية باعتبارها تؤدي الى زيادة المنافع الاقتصادية، وعليه يمكن توزيعها على عدة سنوات حسب قسط الاهتلاك السنوي.	1- تعتبر اعباء قابلة للخصم بمجرد تحملها (في حدود مبلغ لا يتعدى 10% من الربح، ولا يتعدى 100.000.000 دج) مع ضرورة يعاد استثمار المبلغ المسموح بتخفيضه في اطار البحث. 2- تعتبر نفقات قابلة للخصم شرط اعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في اطار هذا البحث والتطوير للمؤسسة، ويجب التصريح به للادارة الجبائية وكذلك للهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، اذا ولم يتم الاستجابة لهذه الشروط يعاد دمج مصاريف بحث التطوير في الربح الخاص للضريبة.
التقييم بالقيمة العادلة	تقوم المؤسسة في نهاية الدورة بتقييم اصولها وخصومها بالقيمة العادلة، والفرق الناتج عن هذه القيمة والقيمة الدفترية يتم تسجيله محاسبيا كايراد(ح/104) في حالة الايجاب او كعبي(ح/681) في حالة السلب.	يعتمد على طريقة التكلفة التاريخية.
الضرائب المؤجلة	يستند الى مفهوم التكاليف المفترضة التس تكون الى حد كبير مندمجة في النتيجة المحاسبية.	تمتاز بالتحقيق الفعلي للتكاليف لكي تدمج في النتيجة الخاضعة للضريبة وبالتالي ليس لها اي اثر على الوعاء الضريبي.

مؤونات اعمال الصيانة الكبرى	لا تسمح المحاسبة بتكوين مثل هذه المؤونة، لانها لا تتوافق مع تعريف الاصل، ويجب ان تعالج كعنصر مستقل.	يسمح بتكوين هذا النوع من المؤونات.
تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية	يتم تسجيل الربح والخسائر الناتج عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية في نهاية الدورة ضمن الابعاء والنواتج.	يسمح باظهار الخسائر على التحويل فقط

المصدر : قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25/03/2009 المتعلق ب النظام المحاسبي المالي SCF،

وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. CIDTA.

رابعاً: تكييف النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي

سنحاول تقديم بعض الحلول المقترحة للتقليل من اثر تطبيق النظام المحاسبي لمالي الجديد على

القواعد الجبائية والتي يمكن ايجازها في ثلاثة حلول مع تقديم الايجابيات والسلبيات :

الجدول(03): اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على القواعد الجبائية

السلبيات	الايجابيات	الحلول المقترحة
تزيد من اثقال كاهل المؤسسات بالالتزامات الجبائية التي تعتبر اصلا معتبرة، ما سيؤدي لى زيادة تكلفة اضافية للعمل للمؤسسات والتي تعتبر في اصل تكلفة تطوير نوعية حساباتهم.	يعتبر بسيط لانه يتطلب دراسة القاعدة الجبائية نقطة الاختلاف ومحاولة تكييف محتواها مع النص المحاسبي	تكييف القواعد الضريبية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي
ليست صالحة التطبيق في جميع الحالات لانها تؤدي الى غموض في الحسابات للمؤسسات لانها تطرح الحسابات بالنسبة للمؤسسات لانها تطرح حسابات ذات بعد جبائي.	لا يتطلب طرح نصوص قانونية جديدة من اجل تطبيقه، فهو يطبق مباشرة دون تعديل النص الجبائي	المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها بطريقة خاصة تسمح بتحديد اثرها على الخصائص النوعية للحسابات
تواجه خطر الرفض من الادارة الضريبية بسبب عدم مطابقتها الكلية للقواعد المحاسبية المتبناة.		

في بعض الحالات يكون تحفظ على مصداقية الحسابات.		
تؤدي الى تكلفة عمل اضافية للمؤسسات التي تجد نفسها مجبرة على مسك محاسبتين تظورها لتعديل برامجها المحاسبية في كل مرة يظهر تباين بين القاعدتين.	هذا الحل يطرح امكانية تقادي اعادة المعالجة التي تكون ضرورية بسبب الاختلاف بين القاعدتين المحاسبية والجبائية.	السماح للمؤسسات بمسك محاسبة على حسب قواعد النظام المحاسبي المالي واخرى على حسب القواعد الجبائية.

المصدر: رضا جاوحدو، جلييلة ايمان حمدي، الاثر الضريبي الناتج عن تبني المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، عدد32، ج3. 2014 ص355، 356.

المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي 12

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم العناصر والمصطلحات التي جاء بها هذا المعيار واهم اهدافه والمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.

المطلب الاول: تقديم المعيار المحاسبي 12

اولا: متطلبات معيار المحاسبة الدولي 12

التغيرات الرئيسية في معيار المحاسبة الدولي 12 الأصلي هي كما يلي:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 12 الأصلي من المشروع المحاسبة عن الضريبة المؤجلة باستخدام أما طريقة التأجيل أو طريقة الإلتزام المعروفة أحيانا بطريقة قائمة الدخل للإلتزام. يمنع معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل) طريقة التأجيل ويتطلب طريقة إلتزام أخرى تعرف أحيانا بإسم طريقة الميزانية العمومية للإلتزام.

ترتكز طريقة قائمة الدخل للإلتزام على فروق التوقيت بينما تركز طريقة الميزانية العمومية للإلتزام على الفروق المؤقتة إن فروق التوقيت هي فروق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي التي تنشأ في فترة واحدة وتتعكس في فترة لاحقة أو أكثر. أما الفروق المؤقتة فهي فروق بين القاعدة الضريبية الأصل أو التزم ومبلغ ذلك الأصل أو الإلتزام المرحل في بيان المركز المالي. والقاعدة الضريبية الأصل أو إلتزام هي المبلغ الذي يعزي لذلك الأصل أو الإلتزام للأغراض الضريبية

جميع فروق التوقيت فروق مؤقتة. كما تنشأ الفروق المؤقتة من الظروف التالية، والتي لا تؤدي إلى فرق توقيت مع أن معيار المحاسبة الدولي 12 الأصلي قد عالجه بنفس الطريقة كما عالجه العمليات التي تؤدي إلى فروق توقيت:-

أ- عدم قيام المنشآت التابعة، والزميلة والترتيبات المشتركة بتوزيع كامل أرباحها إلى المنشأة الأم، المستثمر، والمشارك في مشروع مشترك أو المشارك في العمليات المشتركة.

ب- إعادة تقييم الأصول دون إجراء تسوية معادلة للأغراض الضريبية

ج- يتم عموماً الاعتراف بالأصول المحددة والالتزامات المتكبدة في اندماج الأعمال بقيمتها

العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 "اندماج الأعمال"، لكن لم يتم عمل تعديل مماثل للأغراض الضريبية. (2013، صفحة 651)

ثانياً: المصطلحات الواردة في المعيار :

الربح المحاسبي : "هو صافي الدخل (ربح و خسارة) الناتج من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقبل خصم ضريبة الدخل". (جريوننج، 2006، صفحة 185)

الربح (الخسارة) الضريبي : "هو الربح(الخسارة) عن الفترة والذي تم تحديده طبقاً للنظام الضريبي والذي بناءً عليه تكون الضريبة واجبة السداد. (نجم، معايير التقرير المالي الدولية ، 2018، صفحة 36)

المصروف الضريبي : "الدخل الضريبي" هو المبلغ الإجمالي المشمول في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة بخصوصيات الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة. " (2013، صفحة 656)

الضريبة الحالية : "هي مقدار الضريبة واجبة السداد استناداً إلى ربح(خسارة) الضريبي". (نجم، معايير التقرير المالي الدولية ، 2018، صفحة 36)

مطلوبات الضريبة المؤجلة : "هي مقدار الضريبة واجبة السداد في فترات لاحقة استناداً إلى فروق ضريبية مؤقتة". (نجم، معايير التقرير المالي الدولية، 2018، صفحة 36)

اصول ضريبة مؤجلة : "ضراب الدخل المتوقع استردادها في فترات لاحقة وتتعلق بما يلي :

ب- الفروق المؤقتة الواجب خصمها (المعترف بها ضريبياً في المستقبل.

ت- ترحيل الخسائر الضريبية التي لم يتم استفادها للفترات اللاحقة متى يحق للمنشأة الاستفادة منها.

ث- ترحيل الخصومات الضريبية التي لم يتم استفادها من لفترات اللاحقة التي يحق للمنشأة الاستفادة منها. " (طيب و مسلم، اشكالية الضائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية لدولية والمتطلبات

الجبائية في الجزائر، دراسة حالة OPG-CDI، 2018-2019، صفحة 17)

الفروق المؤقتة: هي الفروق بين القيم الدفترية المعدلة للاصول او الالتزامات الظاهرة في الميزانية

والاساس الضريبي المستخدم لحسابها . وهذه الفروق المؤقتة قد تكون:

• فروق مؤقتة خاضعة للضريبة : وهي فروق مؤقتة سوف ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند

تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترة المستقبلية عندما يتم إسترداد أو سداد المبلغ المسجل للأصل أو الإلتزام. (قان جريونج، 2006، صفحة 186)

• الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم: "فروق مؤقتة تنتج عن القيمة القابلة للخصم لتحديد الربح(الخسارة)الضريبي في الفترات المستقبلية عند استرداد القيمة المرحلة للأصل وتسوية الإلتزام." (نجم، معايير التقرير المالي الدولية ، 2018، صفحة 36)

• القاعدة الضريبية:"الأصل أو التزم هي المبلغ الذي يعزى الى ذلك الأصل او الإلتزام للاغراض الضريبية". (2013، صفحة 656)

• المصروف الضريبي:"هو مبلغ الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة الذي يتم ادراجه عند تحديد الربح او الخسارة للفترة". (نجم، معايير التقرير المالي الدولية، 2018، صفحة 36)

• ثالثا: الهدف من المعيار:

يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والموضوع الرئيسي في

المحاسبة عن ضرائب الدخل هو كفية المحاسبة عن الاثار الضريبية الحالية والمستقبلية ل :

أ- الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفترى للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفترى للالتزامات التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي للمنشأة

ب-المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التي يتم إثباتها في القوائم المالية للمنشأة. (2017-

2018، صفحة 712)

رابعا: نطاق المعيار :

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل

يتناول هذا المعيار كل ضرائب الدخل شاملا جميع الضرائب المحلية والاجنبية المحجوزة عند المنبع والمفروضة على الارباح الخاضعة للضريبة كما تشمل ضرائب مثل الضرائب المستقطعة والواجب سدادها من قبل المؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيع الارباح للمؤسسة معدة التقرير.

لا يعالج هذا المعيار طرف المحاسبة عن الهيئات الحكومية، والافصاح عن المساعدات الحكومية او

الخصومات الضريبية لتشجيع الاستثمار وهذا المعيار يعني بالمحاسبة عن الفروق المؤقتة التي يمكن ان تنشأ بين هذه الهيئات والخصومات الضيبية لتشجيع الاستثمار. (قريش، 2014-2015)

المطلب الثاني: العرض والافصاح عن الضرائب المؤجلة

اولا: العرض:

يجب عرض الأرصدة الضريبية التالية :

- تظهر ارصدة الضريبة منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى في الميزانية.

- يتم التمييز بين أرصدة الضريبة المؤجلة وأرصدة الضريبة الحالية .

- ارصدة الضريبة المؤجلة ليست حالية.

- مصروف الضريبة (الدخل) يجب إظهاره ضمن الأنشطة العادية في صلب قائمة الدخل .

- أرصدة الضريبة الحالية يمكن تسويتها عندما :

يوجد حق قانونى مزم بالتسوية.

يوجد قصد بالتسوية على أساس الصافى .

- ارصدة الضريبة المؤجلة يمكن تسويتها عندما :

يوجد حق قانونى ملزم بالتسوية .

تتعلق المديونية والدائنية بنفس السلطة الضريبية :

- بالنسبة لنفس الكيان الخاضع للضريبة .

- بالنسبة لمختلف الكيانات الخاضعة للضريبة المقصود التسوية على أساس الصافى . (جريونج،

2006، صفحة 188)

ثانيا :الإفصاح :

يجب الإفصاح عن الطريقة المستخدمة بالنسبة للضريبة المؤجلة .

بجب أن نحتوى قائمة الدخل والإيضاحات :

- المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة - تظهر منفصلة - شاملة :

* مصروف (دخل) الضريبة الحالية .

* مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة .

الضريبة المؤجة الناشئة عن تخفيض (أو استرداد انخفاض سابق) لأصل ضريبة مؤجلة .

مبلغ الضريبة المتعلقة بالتغييرات المحاسبية والأخطاء الأساسية المعالجة طبقا للبديل

المسموح به وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (8) IAS.

- التسويات بين مقدار الضريبة والربح المحاسبي أو الخسارة - في شكل نقدي أو تسوية

رقة المعدل .

- إفصاح عن التغييرات في معدلات الضريبة واجبة التطبيق مقارنة بالفترات السابقة .

- بالنسبة لكل نوع من الفرق المؤقت وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (لم ترحل بعد) والخصومات المتعلقة بمبالغ الضريبة المؤجلة المعترف بها في قائمة الدخل .
- يجب أن تشمل الميزانية والايضاحات المتممة ما يلي :
- المبلغ المجمع للضريبة الحالية والمؤجلة سواء تمثل عبء أو دائنة لحقوق الملكية .
- المبلغ المجمع للفرق المؤقتة المقترنة بالاستثمارات في شركات تابعة وزميلة المشروعات المشتركة التي لم يعترف بالنسبة لها بالالتزامات الضريبية المؤجلة بالنسبة لكل نوع من الفروق المؤقتة ، وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (خسائر مرحلة) وللخصومات - ومبلغ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعترف في الميزانية .
- مقدار أصل الضريبة المؤجل وطبيعة الدليل المؤيد للاعتراف بها عندما :
- يكون استخدام أصل الضريبة المؤجل معتمدا على الأرباح الخاضعة للضريبة مستقبلا. (على سبيل المثال يتضمن التشريع الضريبي حق ترحيل الخسائر للامام المدة 5 سنوات ، وبالتالي فإنه عند تحقق خسائر ضريبية كبيرة في سنة ما فإن هناك احتمالات لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة خصم هذه الخسائر ، ولكن يعتمد مقدار هذه الوفورات على قدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية لتغطية هذه الخسائر خلال الفترة المحددة لهذا الحق وهي خمس سنوات) .
- تكون المنشأة قد عانت خسارة في أي من الفترة الحالية أو السابقة .
- مقدار النتائج التبعية لضريبة الدخل التي تنتج عن دفع توزيعات المساهمي المشروعات - بمعنى المعالم الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامل التي ستؤثر على مقدار عواقب الضريبة المحتملة للتوزيعات .
- أن طبيعة ضرائب الدخل المحتملة اللاحقة والتي تنتج من توزيعات الأرباح على مساهمي الشركات ، تعتبر هامة مستقبليا في نظام ضرائب الدخل والعوامل التي سوف تؤثر على مقدار الضرائب المحتملة اللاحقة للتوزيعات . (قان جريونج، 2006، الصفحات 188,189)

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق المعيار 12

تعد الضريبة المؤجلة من بين المشكلات المحاسبية التي انفرد بها النظام المحاسبي المالي دون المخطط المحاسبي القديم وتعتبر مفهوم جديد استحدثه هذا النظام منذ تبنيه في البيئة الجزائرية ويجد المهنيون وذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والاقرار المالي في الجزائر صعوبة في تحديد الممارسات

المحاسبية التي تخص الضريبة المؤجلة من حيث المعالجة المحاسبية لها وفيما يلي سنتطرق للمعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق المعيار المحاسبي 12
اولا: اثبات الضرائب المؤجلة :

يجب إثبات التزام ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء القدر من التزام الضريبة المؤجلة الذي ينشأ عن:
(أ) الإثبات الأولى للشهرة .
(ب) الإثبات الأولى لأصل أو التزام في معاملة:
(1) ليست تجميع أعمال.
(2) لا تؤثر على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) وقت حدوث المعاملة .

يعد متصلا عند اثبات اصل أنه سيتم استرداد مبلغه الدفترى في شكل منافع اقتصادية تتدفق إلى المنشأة في الفترات المستقبلية، وعندما يتجاوز المبلغ الدفترى للأصل أساسه الضريبي، فإن مبلغ المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة سوف يتجاوز المبلغ الذي سيسمح به على أنه حسم لأغراض الضريبة، وهذا الفرق بعد فرقا مؤقتا خاضعة للضريبة والالتزام بدفع ضرائب الدخل الناتج و الفترات المستقبلية هو التزام ضريبة مؤجلة. وعند استرداد المنشأة للمبلغ الدفترى للأصل، فإن الفرق المؤقت الخاضع للضريبة سوف يعكس وسوف يكون للمنشأة ربح خاضع للضريبة. وهذا يجعل من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية من المنشأة في شكل دفعات الضريبة .

تنشأ بعض الفروق المؤقتة عندما يتم إدراج دخل أو مصروف في الربح المحاسبي في فترة ولكن يتم إدراجه في الربح الخاضع للضريبة في فترة مختلفة.

ثانيا :قياس الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

أ- يجب قياس الاصول(الالتزامات)الضريبية المتعلقة بالفترات الحالية والسابقة بالمبلغ القابل للاسترداد من الجهات الضريبية او المتوقع دفعه لها وبحيث تستخدم معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة)السائدة بتاريخ الميزانية العمومية.

ب- في حالة توقع تغير معدلات الضريبة على الدخل خلال الفترة القادمة عن المعدلات السائدة خلال الفترات الحالية او الماضية ويجب في هذه الحالة قياس الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع ان تكون سائدة في الفترة التي يتحقق فيها الاصل الضريبي المؤجل او يسدد

الالتزام الضريبي المؤجل. (ابو نصار و حميدات، 2008، صفحة 216)

وفيما يلي أمثلة الفروق المؤقتة من هذا النوع والتي تعد فروقا مؤقتة خاضعة للضريبة والتي لذلك ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة:

(أ) - يدرج إيراد الفائدة في الربح المحاسبي على أساس التخصيص الزمني، ولكن، و بعض الأقاليم، قد يدرج في الربح الخاضع للضريبة عندما يتم تحصيل النقد.

(ب) - الاستهلاك المستخدم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الأغراض الضريبة) قد يختلف عن ذلك المستخدم عند تحديد الربح المحاسبي و الفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ الدفترية للأصل وأساسه الضريبي الذي هو التكلفة الأصلية للأصل بعد طرح جميع الحسميات المتعلقة بذلك الأصل التي تسمح بها السلطات الضريبية عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للفترات الحالية والسابقة.

(ج) - قد تتم رسمة تكاليف التطوير ويتم استفادها على مدى الفترات المستقبلية عند تحديد الربح المحاسبي ولكن يتم حسنها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة في الفترة التي فيها يتم تكبدها.

➤ **اندماج الاعمال** : في نطاق ضيق من الالتزامات ، يتم توزيع تكلفة التملك على الاصول والالتزامات المحددة في اندماج الاعمال المعترف بها بالقيمة العادلة بتاريخ عملية التبادل وتنشأ الفروق المؤقتة عندما لا تتأثر القواعد الضريبية للاصول والالتزامات المحددة اندماج الاعمال او تتأثر بشكل مختلف. (2013، صفحة 661)

➤ **الأصول المسجلة بالقيمة العادلة** : تسمح المعايير الدولية للتقرير المالي، أو تتطلب، بأن تسجل بعض الأصول بالقيمة العادلة أو أن يتم إعادة تقييمها . (المعايير الدولية للتقرير المالي، 2017-2018)

➤ **الشهرة** : إذا كان المبلغ الدفترية للشهرة الناشئة ضمن تجميع اعمال اقل من اساسها الضريبي فانه ينشأ عن الفرق اصل ضريبة مؤجلة . يجب اثبات اصل الضريبة المؤجلة الناشئ عن الاثبات الاولي للشهرة على انه جزء من المحاسبة عن تجميع اعمال بقدر ما يكون من المحتمل ان ربحا خاضعا للضريبة سوف يكون متاحا بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت الجائر الحسم مقابله. (2017-2018، صفحة 723)

خلاصة :

قمنا في هذا الفصل دراسة الضريبة واهميتها ومعالجتها وفق النظام المحاسبي والمعيار المحاسبي رقم 12 وطبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي والمعيار المحاسبي 12، لكون الضريبة ساهمت في تطور المحاسبة من خلال ذلك تبين لنا ان الضرائب تحتل مكانة هامة بين مختلف مصادر الايرادات التي تتحصل عليها الدولة ولضمان التحصيل الجيد لهذه المصادر الزمت الدولة المؤسسات بمسك محاسبة مفصلة ومنتظمة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لمعالجة الحاسبية للضرائب المؤجلة

وفق النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي رقم 12

تمهيد :

بعدها تطرقنا الى الجانب النظري للموضوع من خلال دراسة مختلف ابعاده في الفصل السابق، هذا الفصل خصصناه لمتطلبات التطبيق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي 12 للوصول الى مدى التوافق بينهما من خلال الاستبانة. ولقد تطرقنا في هذا الفصل الى معرفة مدى تطابق وجهة نظرنا مع وجهة نظر مجتمع الدراسة المتكون من الممارسين لمهنة المحاسبة ، حول جملة من القضايا المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و المعياري المحاسبي الدولي 12. وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين تستعرضهما كالتالي :

المبحث الاول : اجراءات الدراسة

المبحث الثاني :تحليل نتائج واختبار الفروض

المبحث الأول: إجراءات الدراسة

من أجل ادرء هذه الدراسة سنقوم ببعض الاجراءات اللازمة .

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمديرية الضرائب لولاية بسكرة .

عينة الدراسة : تم اختيار عينة الدراسة من مجمع الدراسة بطريقة عشوائية من مفتش رئيسي، مفتش، مراقب من العاملين بمديرية الضرائب لولاية بسكرة، وقد بلغ الحجم الاجمالي للعينة (35) عاملا وتوزيع الاستمارات على جميع افراد الدراسة، وتم استعادة (30)استمارة وبذلك يبلغ عدد الاستمارات الصالحة (30) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي.

المطلب الثاني: طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات من المصادر التالية:

المصادر الثانوية: اعتمدنا في الجزء الخاص بالدراسة النظرية على الكتب والرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي والمعياري المحاسبي رقم (12) المصادر الأولية:تم جمعها ميدانيا من خلال الاستمارة الموجهة الى عينة الدراسة(محاسبين وخبراء محاسبين، و اساتذة جامعين)

1-4-أداة الدراسة:تم استخدام الاستمارة في الدراسة الميدانية، وقمنا بتفريغ وتحليل الاستمارة من خلال استخدام برنامج spss الاحصائي

صمما الاستمارة في صورتها الأولية مشتملة على جزئين وهما:

الجزء الأول: يشمل البيانات الشخصية وهي الجنس، العمر، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة، سنوات الخبرة

الجزء الثاني : يحتوي على محاور الدراسة، والجدول التالي يوضح محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الجدول رقم(04) : محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	07
02	صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12))	06
03	إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	09
	المجموع الكلي	22

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين

كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة: لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال إستمارة، فقد استعملت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرار والنسب: لمعرفة إجابات أفراد العينة وتحليلها، الوسط الحسابي: لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة، معامل الارتباط بيرسون لايجاد ثبات الاداة، ألفا كرونباخ Cronbach Alfa، واختبار (ت) (T).

المطلب الرابع: صدق مقياس أداة الدراسة وثباتها: استخدمنا طريقتين للتأكد من صدق محتوى الاستمارة هما:

الصدق الظاهري: تم التأكد من صدق الاستمارة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال التسويق، وبناء على آرائهما قمنا بتعديل أو حذف أو إضافة عبارات جديدة لتطوير بناء الاستمارة.

ثبات الاستمارة: تم استخراج معامل ثبات طبقا لاختبار كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة. وكانت نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة كما يلي:

الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري، 0.810، صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12)، إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري 0.75 المجموع الكلي 0.823، مما يدل أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

في هذا المبحث سنتطرق الى تحليل نتائج الدراسة وايضا اختبار الفرضيات التي جاءت بها الدراسة :

المطلب الأول: وصف خصائص عينات الدراسة

الجدول رقم(05): وصف خصائص عينات الدراسة (الجنس)

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	25	83.33
	انثى	05	16.67
	المجموع	30	100

المصدر: الجدول من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي : ان اغلبية المبحوثين كانوا من الذكور فيما يتعلق بمتغير الجنس ،حيث بلغت نسبتهم (83.33%) في حين بلغت نسبة الاناث (16.67%) من مجموع افراد عينة الدراسة.

الجدول رقم(06) : وصف خصائص عينات الدراسة (العمر)

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	اقل من 30 سنة	02	06.67
	من 30 سنة الى اقل من 40 سنة	13	43.33
	من 40 سنة فاكثر	15	50.00
	المجموع	30	100

المصدر :الجدول من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي : ان الفئة (من 40 سنة فاكثر) احتلت على نسبة بواقع (50%)، في حين نسبة المبحوثين ضمن الفئة العمرية (من 30 الى اقل من 40سنة) بلغت (43.33%)، اما نسبة المبحوثين ضمن الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) بلغت (6.67%).

الجدول رقم(07) : وصف خصائص عينات الدراسة(المستوى التعليمي)

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي	اقل من اجازة جامعية	05	16.67
	دبلوم	10	33.33
	اجازة جامعية	15	50.00
	المجموع	30	100

المصدر :الجدول من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول اعلاه ان :بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثين فقد وجد ان (50%) منهم حاصلين على شهادات جامعية ،مقابل (33.33%) لديهم دبلوم، في حين نسبة المبحوثين الذين لديهم اقل من اجازة جامعية كانت (16.67%).

الجدول رقم (08) : وصف خصائص عينات الدراسة (نوع الوظيفة)

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية %
نوع الوظيفة	مفتش رئيسي	03	10
	مفتش	12	40
	مراقب	15	50
	المجموع	30	100

المصدر: الجدول من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان: افراد العينة موزعين على الدرجات الوظيفية للمبجوثين كالتالي: (10%) مفتش رئيسي و(40%) مفتش ، و(50%) مراقب وهذا ما يفسر ان البحث يشمل كل افراد العينة.

الجدول رقم (09) : وصف خصائص عينات الدراسة (سنوات الخبرة)

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	01	3.33
	من 5 سنوات الى اقل من 10سنوات	04	13.33
	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	05	16.67
	من 15 سنة فاكثر	20	66.67
	المجموع	30	100

المصدر: الجدول من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول اعلاه ان : عند التحقق من سنوات الخبرة لدى المبجوثين نجد ان (66.67%) منهم تتراوح خبرتهم (من 15 سنة فاكثر)، و(16.67) من المبجوثين ايضا تتراوح خبرتهم (من 10 الى اقل من 15 سنة)، اما الافراد الذين تقع خبرتهم في المجال (من 5الى اقل من 10 سنوات) نجد نسبتهم(13.33%) في حين نجد ان (3.33%) منهم تقل خبرتهم عن 5 سنوات.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة: سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف

المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحاور الدراسة (الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري، صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12))، إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري)، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، ومن (2.5- أقل من 3.5) دالا على مستوى "متوسط"، ومن (3.5-5) دالا على مستوى "مرتفع"

تحليل فقرات المحور الاول (الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري):

الجدول رقم(10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاختلافات بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري النسبية	الاهمية النسبية
01	اختلاف في الاهتلاك بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	04.00	0.37	مرتفع
02	اختلاف في التغييرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.70	0.35	مرتفع
03	اختلاف في تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.83	0.37	مرتفع
04	اختلاف في تكاليف الاقتراض بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.75	0.38	مرتفع
05	اختلاف في التسجيل المحاسبي لعمليات القرض الايجاري بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.78	0.35	مرتفع
06	اختلاف في تكاليف البحث والتطوير بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.91	0.31	مرتفع
07	اختلاف في التسجيل فارق الاقتناء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري	03.88	0.34	مرتفع
	المجموع الكلي للمحور الاول	03.83	0.36	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.83) بانحراف معياري قدره (0.36)، إذ تبين بان الوسط الحسابي العام أكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) و هذا يدل على وجود اختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري للمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.70-4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.31 - 0.38). وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 0.37 مما يدل على وجود اختلاف في الاهتلاك بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري.

ثم تليها الفقرة السادسة، إذ بلغ 03.91 بانحراف معياري 0.31 مما يدل على وجود اختلاف في تكاليف البحث والتطوير بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري
ثم تليها الفقرة السابعة، إذ بلغ 03.88 بانحراف معياري 0.34 مما يدل على وجود اختلاف في التسجيل فارق الاقتناء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري
أما الفقرة الثانية فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.70 بانحراف معياري 0.35 مما يدل على وجود اختلاف في التغييرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

-تحليل فقرات المحور الثاني (صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12)):

الجدول رقم(11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12)):

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
08	عدم تأهيل العلمي للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل	03.95	0.27	مرتفع
09	عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12	03.72	0.25	مرتفع
10	صعوبة فهم وتفسير نصوص وارشادات تطبيق المعيار	03.80	0.27	مرتفع
11	عدم فهم أهمية تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل يعيق تبنيها	04.00	0.28	مرتفع

مرتفع	0.25	03.70	عدم وجود وعي لدى الادارة الضريبية باهمية تطبيق المعيار الدولي رقم 12	12
مرتفع	0.21	03.69	عدم وجود الخبراء والاستشاريين القادرين على تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12	13
مرتفع	0.25	03.81	المجموع الكلي للمحور الثاني	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (0.81) بانحراف معياري قدره (0.25)، إذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) و هذا يدل على وجود صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12) و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (0.69-4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.21-0.28). وكان أعلى متوسط للفقرة الحادية عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 0.28 مما يدل على عدم فهم أهمية تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل يعيق تبنيها. تم تليها الفقرة الثامنة، إذ بلغ 03.95 بانحراف معياري 0.27 مما يدل على عدم تأهيل العلمي للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل ثم تليها الفقرة العاشرة، إذ بلغ 03.80 بانحراف معياري 0.27 مما يدل على صعوبة فهم وتفسير نصوص وارشادات تطبيق المعيار أما الفقرة الثالثة عشر فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.69 بانحراف معياري 0.21 مما يدل على عدم وجود الخبراء والاستشاريين القادرين على تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12.

-تحليل فقرات المحور الثالث (إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري):
الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
14	تكييف بعض القواعد الضريبية، وبالتالي الحد من الاختلافات قدر الامكان	03.80	0.46	مرتفع
15	تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي	03.75	0.44	مرتفع

16	تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية بالخسائر القيمة المتعلقة بالنتائج	03.86	0.46	مرتفع
17	تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي	03.94	0.43	مرتفع
18	تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بمصاريف البحث والتطوير	03.90	0.45	مرتفع
19	تكيف القواعد الضريبية مع التعاريف المحاسبية المتعلقة بالاهتلاك	04.00	0.41	مرتفع
20	اعتماد طريقة الاتمام الخاصة بالعقود طويلة الاجل	03.77	0.44	مرتفع
21	تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالعمليات المنجزة بالعملة الاجنبية	03.89	0.43	مرتفع
22	اعتماد أساس الاستحقاق لبعض الإيرادات والمصاريف	03.87	0.42	مرتفع
	المجموع الكلي للمحور الثالث	03.86	0.44	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.86) بانحراف معياري قدره (0.44)، إذ تبين بأن الوسط الحسابي العام أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3) وهذا يدل على وجود إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.77- 4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.41- 0.46).

وكان أعلى متوسط للفقرة التاسعة عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 0.41 مما يدل على إمكانية تكيف القواعد الضريبية مع التعاريف المحاسبية المتعلقة بالاهتلاك لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري. ثم تليها الفقرة السابعة عشر، إذ بلغ 03.94 بانحراف معياري 0.43 مما يدل على إمكانية تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري ثم تليها الفقرة الثامنة عشر، إذ بلغ 03.90 بانحراف معياري 0.45 مما يدل على إمكانية تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بمصاريف البحث والتطوير لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري أما الفقرة عشرون فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.77 بانحراف معياري 0.44 مما يدل على إمكانية اعتماد طريقة الاتمام الخاصة بالعقود طويلة الاجل لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

3-المطلب الثالث :اختبار فرضيات البحث:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضيات

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	الفرضيات
0.000	10.78	1.697	الفرضية الأولى: هناك اختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري
0.000	15.28	1.697	الفرضية الثانية: هناك صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12):
0.000	17.22	1.697	الفرضية الثالثة: هناك إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة T المحسوبة أكبر (10.78، 15.28، 17.22) من قيمة T

الجدولية (1.697) وكذلك مستوى دلالة أقل من 0.05 مما يعني أنه:

قبول الفرضية الأولى أي هناك اختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

قبول الفرضية الثانية أي هناك صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12):

قبول الفرضية الثالثة أي هناك إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل بذل قصارى جهودنا لتجسيد أهم ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، وهذا من خلال عرض منهجية الدراسة وأدواتها من مجتمع وعينة الدراسة، الأدوات الإحصائية المستعملة في التحليل وكيفية إعداد الاستبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 35 مفردة. وبعد التأكد من صلاحية البيانات وقابليتها للتحليل قمنا بعرض ومناقشة النتائج باستعمال مختلف الأدوات الإحصائية وبعد القيام بتحليل نتائج الدراسة قمنا باختبار فرضيات الدراسة.

الخاتمة

بعد تناولنا لموضوع المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و

المعيار المحاسبي 12

تطرقنا الى الضرائب المؤجلة بصفة عامة، بهدف توضيح مختلف الجوانب الخاصة بها حيث تعتبر المحاسبة الركييزة الاساسية والوظيفة الحيوية في المؤسسة ،لذا يجب ان تحترم المبادئ والقواعد التي تقوم عليها حتى تكون اكثر دقة،واكثر تعبيراً عن الواقع التي تعيشه المؤسسة كما ان هناك العديد من المهام لا يمكن ممارستها الى من خلال مسك محاسبة دقيقة ومنتظمة.

قامت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي استوحته من المعايير الحاسبية الدولية للتوفيق بينهما وبين النظام الجبائي الجزائري لتدارك الاختلافات بين القواعد والمفاهيم المحاسبية المالية الجديدة والقواعد الجبائية الجزائرية الحالية كله لخدمة المستثمرين والمؤسسات والمكلف بالضريبة وتلبية حاجاته.

قد تعرضنا في دراستنا الى النظام المحاسبي المالي وكيفية معالجته للضرائب المؤجلة وفق ما عرضه المعيار المحاسبي 12 وتطرقنا الى شرح المعيار ودراسة جوانبه واهدافه حيث نلاحظ التلامس الكبير والتجسيد الصحيح للضرائب المؤجلة والتوافق بينهما في دراسة الاهتلاكات والمؤونات وغيرها من الامثلة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى : نلاحظ من الجدول رقم 10 ان قيمة t المحسوبة اكبر (10.78) من قيمة T الجدولية (1.697) وكذلك مستوى دلالة اقل من 0.05 مما يعني انه :

قبول الفرضية الاولى اي هناك اختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري.

الفرضية الثانية : نلاحظ من الجدول رقم 10 ان قيمة T المحسوبة اكبر (15.28) من قيمة T الجدولية (1.697) وكذلك مستوى دلالة اقل من 0.05 مما يعني انه :

قبول الفرضية الثانية اي هناك صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم 12

الفرضية الثالثة : نلاحظ من الجدول رقم 10 ان قيمة T المحسوبة اكبر (17.22) من قيمة T الجدولية (1.697) وكذلك مستوى دلالة اقل من 0.05 مما يعني انه :

قبول الفرضية الثالثة اي هناك امكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

نتائج البحث :

الجانب التطبيقي :

اثبتت الدراسة التطبيقية ان هناك تطابق كبير بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في معالجة

الضرائب المؤجلة:

✓ تساعد المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة المؤسسات على معرفة ما لها وما عليها من حقوق والتزامات لدى الغير.

✓ للنظام المحاسبي دور مهم في ارشاد المؤسسات للطرق السليمة في المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.

✓ هناك اختلافات بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي الجزائري في المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل .

✓ هناك مجالات الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية فعلى سبيل المثال اختلاف في الاهتلاك بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي الجزائري.

✓ يجب حث المؤسسات على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

✓ تطبيق النقاط المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي في جميع المؤسسات كما للضرائب المؤجلة.

✓ ان طريقة الاصل والالتزام الضريبي تسهل من مهمة المؤسسة في احتساب الضرائب المؤجلة .

الاقتراحات :

من خلال دراستنا النظرية للمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 يمكننا ان نقترح جملة من التوصيات :

- تشجيع البحث العلمي والباحثين وتزويدهم بالمعلومات والبيانات المفيدة في اطار بحثهم.
- ضرورة تعديل قانون الضرائب ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي لتفادي الفروقات .
- تكوين محاسبين وتوعيتهم بكل جوانب النظام المحاسبي المالي لان الكثيرين يجهلون ذلك.
- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة عن طريق وسائل الاعلام .
- مساعدة المكلفين بالضريبة لتكون المعلومات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- العمل على تحسين نوعية التعليم المحاسبي بتوطيد العلاقة بين الجانب النظري والتطبيقي في التعليم.

افاق البحث :

في النهاية نجد ان البحث لا يزال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع ،لذلك لا يزال البحث خصبا في مجالاته ،وبذلك نختم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نام لان تكون الدراسات في المستقبل على النحو التالي :

❖ اثار النظام الجبائي على المعايير المحاسبية الدولية.

- ❖ اعادة اجراء دراسة مماثلة بعد مدة زمنية ولتكن 5سنوات للوقوف الى ما مدى التوافق بين العلاقة المحاسبية مع الضريبية .
 - ❖ يجب الاهتمام اكثر بالمعايير المحاسبية الدولية خاصة المتعلقة بموضوع البحث "الضرائب المؤجلة".
- وفي الخير فاننا لا ندعي كامالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا واملنا ان نكون قد وفقنا الى حد ما في معالجة هذا الموضوع وان تكون مساهمتنا مفيدة وان تشكل لبنة اضافية في حقل المعرفة العلمية وما توفيقنا الى بالله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر :

الكتب :

- 1- امين السيد احمد لطفي. (2007). فلسفة المحاسبة عن الضريبة عن الدخل. الاسكندرية: الدار الجامعية -الاسكندرية.
- 2- محمد عباس محرزى. (2010). المدخل الى الجباية والضرائب. الجزائر: دار النشر.
- 3- مراد ناصر. (2016-2017). فعالية النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4- مصطفى نجم. (2018). معايير التقرير المالي الدولية . المملكة العربية السعودية.
- 5- المعايير الدولية للتقرير المالي. (2017-2018). المملكة العربية السعودية.
- 6- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. (2013). عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- 7- شرويدر ريتشارد، كلارك مارتل، و كاثي جاك. (2006). نظرية المحاسبة. المملكة العربية السعودية الرياض: دار المريخ للنشر.
- 8- هيني فان جريونج. (2006). معايير التقارير المالية الدولية. (طارق حماد عبد العال، المترجمون) مصر الجديدة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 9- محمد ابو نصار، و جمعة حميدات. (2008). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. المملكة الاردنية الهاشمية.
- 10- عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، و الشريف عليان. (2008). الضرائب ومحاسبتها. عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع.
- 11- طارق سعيد شوقي. (2019). محاسبة الشركات. دار غيداء للنشر.
- 12- عبد الرحمان عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: جينطالي.
- 13- سعيد عبد العزيز عثمان. (2011). النظام الضريبي واهداف المجتمع. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 14- أحمد محمد الحلف. (1996). المنهج المحاسبي لعمليات المراجعة في المصارف الاسلامية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

قوانين :

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007، 11 25). القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي رقم 74. جريدة رسمية . الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009، 03 25).

الرسائل الجامعية :

مذكرات الماستر :

- 1- ايمان طيب، و سارة مسلم. (2018-2019). اشكالية الضائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية لدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر، دراسة حالة OPG-CDI. المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تيموشنت،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم لتسيير،تخصص محاسبة وجبائية معمقة.
- 2- نور الدين موساوي. (بلا تاريخ). المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر). الوادي، جامعة حمة لخضر.
- 3- راضية بن يزة. (2011). اثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسة (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين المديرية الجهوية ورقلة). مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي . ورقلة، جامعة ورقلة .
- 4- لخضر الزين سمية،تطبيق محاسبة الضرائب المؤجلة في الجزائر بين المزايا والقيود ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة وتدقيق جامعة خميس مليلنة 2018
- 5- امينة قريش، المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل في النظام المحاسبي المالي وفق المعيار المحاسبي رقم 12،دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للأشغال المتعددة بالمسيلة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق جامعة المسيلة 2015

رسائل الدكتوراه :

- 1- سفيان بن بلقاسم. (2010). النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية (رسالة دوكتوراه). الجزائر، جامعة الجزائر.

الملتقيات :

- 1- جا وحدو رضا، و جلييلة ايمان حمدي. (05-06 04، 2013). اثار تطبيق النظام المحاسبي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكليفه. مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي.
- 2- محمد براق، و تسعديت بوسبعين. (13-14 12، 2011). تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكيف النظام الجبائي. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام الحاسبي المالي في مواهة المعايير الدولية للمحاسبة(IFRS- IAS)والمعايير الدولية للمراجعة (IAS) . الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة.
- 3- عبد المجيد قدي. (05، 2002). النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة. مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة . البليدة، جامعة سعد دحلب.

المجلات :

1- بوعلام ولهي. (2012). ملامح النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية. مجلة ندوة الدراسات القانونية العدد 10 ، 137.

المحاضرات :

1- محمد حيران. (2016-2017). مطبوعة مقدمة لطلبة سنة اولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة. محاضرات في مقياس الجباية المعمقة للمؤسسة ، 80_1. جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي.

2- شوريب بودور. (2016-2017). محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية ملقى على الطلبة. محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية . بومرداس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوقرة.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الاسير

تخصص محاسبة

استمارة استبيان في اطار التحضير لاعداد مذكرة ماستر بعنوان "المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي 12"

سيداتي سادتي

في إطار اعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر بعنوان " المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي 12" نعرض على حضرتكم استبيان موضوع لاغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات المتعلقة برايككم الشخصي حول الموضوع بحكم خبرتكم العلمية والعملية سوف يساهم في تحقيق اهداف الدراسة.

وننتقدم لكم بوافر الشكر والامتنان لانكم سوف تخصصون جزءا من وقتكم بوضع علامة (x) امام الخيار المناسب .

علما بان البيانات تعالج بشكل سري ولن تستخدم الا لغايات البحث العلمي وفي الاخير تقبلو منا اصدق عبارات التقدير والاحترام.

الباحثة موسي نعيمة

والباحثة نصيب هاجر

استمارة استبيان موجهة ل :

- اساتذة جامعيين
- مهنيين (خبراء و خبراء محاسبين)

الجزء الأول : المعلومات العامة

الجنس :

ذكر

انثى

العمر:

اقل من 30 سنة

من 30 سنة الى اقل من 40 سنة

من 40 سنة فاكثر

المستوى التعليمي :

اقل من اجازة جامعية

دبلوم

اجازة جامعية

نوع الوظيفة:

مفتش رئيسي

مفتش

مراقب

سنوات الخبرة :

اقل من 05 سنوات

من 05 الى اقل من 10 سنوات

من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة

من 15 سنة فاكثر

الجزء الثاني : الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

المحور الاول :الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي و النظام الجبائي الجزائري .

موافق محايد غير موافق

اختلاف في التغييرات في الطرق المحاسبية و تصحيح الازخطاء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

اختلاف في تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية بين قواعدالنظام المحاسبي و النظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

اختلاف في تكاليف الاقتراض بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

اختلاف في التسجيل المحاسبي لعمليات القرض الايجاري بين قواعد النظام المحاسبي و النظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

اختلاف في تكاليف البحث والتطوير بين قواعد النظام المحاسبي و النظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

اختلاف في تسجيل فارق الاقتناء بين قواعد النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري.

موافق محايد غير موافق

المحور الثاني: صعوبات في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (12)

عدم تاهيل العلمي للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل.

موافق محايد غير موافق

عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12.

موافق محايد غير موافق

صعوبة فهم وتفسير النصوص وارشادات تطبيق المعيار .

موافق محايد غير موافق

عدم فهم اهمية تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل يعيق تبنيها.

موافق محايد غير موافق

عدم وجود وعي لدى الادارة الضريبية باهمية تطبيق المعيار الدولي رقم 12.

موافق محايد غير موافق

عدم وجود الخبراء والاستشاريين القادرين على تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم 12.

موافق محايد غير موافق

المحور الثالث : امكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي الجزائري

تكيف بعض القواعد الضريبية ،وبالتالي الحد من الاختلافات قدر الامكان.

موافق محايد غير موافق

تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي.

موافق محايد غير موافق

تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية بالخسائر القيمة المتعلقة بالثبوتات.

موافق محايد غير موافق

تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية بعقد الايجار التمويلي.

موافق محايد غير موافق

تعديل القواعد الضريبية المتعلقة بمصاريف البحث والتطوير.

موافق محايد غير موافق

ملخص :

حاولنا من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 12 حيث تطرقنا إلى ماهية الضرائب المؤجلة وخصائصها بالإضافة إلى عرض أنواعها، كما تطرقنا إلى تقديم نظرة عامة عن النظام المحاسبي المالي وطريقة معالجته للضرائب المؤجلة، وبما أن قانون الضرائب تعرض لعدة تغيرات حسب حاجاته ما أدى إلى ظهور اختلاف بينه وبين النظام المحاسبي المالي وقمنا بجهود لمحاولة تكييفهما معا. وبعد ذلك انتقلنا إلى طرق معالجة الضرائب المؤجلة وفق العايير المحاسبية الدولية .

إضافة إلى ذلك قمنا بدراسة ميدانية حول موضوع البحث تمثلت في توزيع إستبيانات على عينة من المجتمع تتمثل في أساتذة جامعيين و مهنيين تكونت من 35 مفردة من خلال الإجابة على أسئلة الإستبيان، وتقديم وجهة نظرهم حول العبارات، كما قمنا بتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات والتباين، وفي الأخير قمنا بإعداد خاتمة تصمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية : الضرائب المؤجلة ، النظام المحاسبي المالي ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.

Abstarct

Through this search we shed the light on taxes deffered according to financial accounting system and the accounting standard number 12, where we touched up the definition of taxes deffered and its specifications add to show up its types and the differences that caused it, as we touched up to present general view about financial accounting system and the way it fix the taxes deffered , and because the low of taxes exposure to many changes accourding it needs what led to appearance of different between it and the financial accounting system we tried to adapt them together and after that we moved to fixing ways of the taxes defferedaccourding to the nationel accounting standard number 12.

In addition, we conducted a field study on the subject of the research, whith consisted of distributing questionnaires to a group of the society, consisting of univercity professors and academics consisting of 35 individuals, by answering the questionnair and presenting thier views on the terms.

We also analyzed the results of the questionnaire and the hypotheses and variance, including the mots important results reched with the submission of the mots important recommendations.

Key word : deferred tax, financial accounting system, international accouting standard no.12 .